

قصة ملكية الأراضي

الزراعية فى مصر

أ. د. عادل عبد الحليم الجنائنى الأستاذ المتفرغ

كلية الزراعة - جامعة القاهرة

تأكدت من بين رحاب التاريخ وثناياه حقيقة دامغة تفضى الى ان الأرض الزراعية فى مصر كانت ، فى أغلب فترات التاريخ ، ملكا للدولة أو تحت هيمنتها الكاملة سواء أكان على رأس الدولة فرعون أو قيصر أو خليفة أو والى أو سلطان أو خديوى الخ ، وأن الفترات التاريخية التى ظهرت فيها الملكية الفردية للأرض الزراعية كانت محدودة للغاية ولا تثبت أن تومض بالاختفاء لتعود الأرض الى ملكية الدولة مرة أخرى. دعنا نستعرض معاً بعض أهم العصور التاريخية لنعيش هذه الحقيقة.

أ - العصر الفرعونى.

كان الفرعون فى بداية التاريخ هو الإله ، وكانت إرادته تمثل القانون ومصدر التشريع . ولقد ظل هذا الوضع مفهوماً ومستقراً حتى الأسرة الرابعة "عصر بناء الأهرامات" وكانت الحكومة بهذا الوضع حكومة بيروقراطية استبدادية يرأسها الملك ويعاونه وزير فى حكم نحو ٢٢ وحدة إدارية فى مصر العليا و ٢٠ وحدة فى مصر السفلى ، وكانت هذه الوحدات محكومة بموظفين يعينهم الملك - وكانت الحكومة

كشأن البلاد النهرية تقوم بشق قنوات الري وبناء السدود وضبط مياه النيل وتخزينها وتوزيعها. ويرى البعض أن الحكومة مارست لتحقيق ذلك أنواعاً من قسر العمال وإجبارهم على العمل . وكان الملك - بوصفه الإله وللاعتبارات السابقة - المالك الوحيد للأرض . والمعتقد أن مزارع الملك كان يديرها موظفون نوى مرتبات ثابتة ، وأن بعضاً من هذة المزارع كانت تعطى للفلاحين لزراعتها والإنفاق بها ، مقابل أداء التزامات معينة .

وفى عهد الأسرة الرابعة كان بناء الأهرامات أكبر مهمة للحكومة ، وفى خلال ذلك تفضل الملك فسمح لكبار رجال الحاشية ببناء مقابرهم بالقرب من الهرم ، حتى يظلوا على علاقة وثيقة به فى الآخرة ، كما كانوا فى الدنيا - وأوقف هؤلاء الموظفين على مقابرهم الأرض والماشية والعبيد ، وبذلك نشأت فئة من الناس لهذا العمل عرفت بخدام الروح تمييزاً عن فئة أخرى مناظرة وهى خدام الإله وهم الكهنة الذين عملوا فى المعابد ، التى أنشئت بجوار هذه المقابر . أى أن الأرض فى هذه الفترة كانت فى حيازة الموظفين ، الفلاحين ، خدام الروح وخدام الإله . إلا أنه ينبغى الإدراك أن هذه الأوقاف لم تكن للأحياء بل لصاحب الوقف بعد وفاته ، غير أنه توجد بعض الأدلة التاريخية أن الخدام استطاعوا التصرف فى بعض حقوقهم وواجباتهم بالوصية أو التوريث.

وفى أواخر عهد الأسرة الرابعة نصبت أموال الملك وتهاكت مالية الدولة ، بسبب تكلفة بناء الأهرامات ، فلجأ الملوك الى دفع جزء من مرتبات الموظفين عينا (طعاماً ، كساء ، شراباً أو أرضاً) والمعتقد أن تلك الأراضى (المرتبات العينية) كانت تورث وتباع.

وبتنامى ضعف الدولة فى الأسرتين الخامسة والسادسة ، قويت شوكة اللامركزية وثبتت حكام الأقاليم فى أماكنهم وأصبح رئيس الكهنة فى المعبد الرئيسى للإقليم حاكماً مطلقاً فى المناصب المدنية والكهنوتية ، متمتعاً بمساحة لا بأس بها من الأرض.

وتعرضت مصر لأمواج من الفوضى والقتل وازدادت الحكومات ضعفاً وسقطت مصر كاملة لقمة سائغة التهمها الهكسوس ، الذين احتلوا مصر لنحو قرن من الزمان الى أن دفعت مصر بابنها البطل أحمس الذى حررها وطرد الهكسوس وطاردهم وعاد منتصراً ، فكافأ قائده وجنده بعطايا من الأرض هبةً حياتيه وأخروية.

ب - العصور الإسلامية.

كانت الدولة فى مصر غاية الضعف قبيل الفتح الإسلامى مما أدى الى تحول الحياة الى نوع من الملكية الفعلية للأرض . وعندما فتح المسلمون أرض الكنانة سمحوا للمزارعين بالبقاء فى أراضيهم بل وشجعوهم على زيادة نشاطهم - الإين المزارعين - وكانوا فى معظمهم من أصل بيزنطى - لم يتفاعلوا مع الفتح الإسلامى ولم يتعاونوا معه وتركوا البلاد والأرض التى كانت حوزتهم لتعود ملكاً للدولة ممثلاً فى بيت المال والذى أجرى توزيعها على ثلاث فئات:

١ - رجال الدين ٢ - قادة الجيوش ٣ - كبار الموظفين

وأستحدث المسلمون نظامين جديدين للضرائب الأول يعرف بالضرائب العشورية وتجبى بنسبة ٥ - ١٠% من قيمة المحصول. وقد فرضت هذه الضريبة

على أراضي الذين دخلوا في الإسلام بعد الفتح وكذا على الفئات الثلاث السابق الإشارة إليها . أما النظام الثاني للضرائب ويعرف بالضرائب الخراجية وتتراوح نسبتها بين ٢٠ - ٥٠% فكانت تفرض على إجمالي المحصول من ناتج الأرض وكانت الأرض في بداية الأمر وعند تطبيق هذا النظام مملوكة ملكية فردية ولكن هذا الأمر ما لبث أن أختفى ، بالنسبة للأراضي الخراجية بينما ظل قائما بالنسبة للأراضي العشورية التي إستمرت ملكاً لحائزيها ، مع الاعتراف بأن للدولة الحق الاعلى على الأرض ، بل وكانت الدولة ترث أرض المتوفين منهم أى أن الأرض كانت تعود الى الدولة مرة أخرى.

ومن أبرز الظواهر السائدة والمرتبطة بملكية الأراضي في العصور الإسلامية المختلفة نظم الوقف ، والتي كانت تقسم الى نوعين : الأول الأراضي المحبوسة للمنشآت الدينية والعامه ولأعمال الخيرية والنوع الثاني الأوقاف الأهلية وهى المحبوسة للأفراد الذين أرادوا بالوقف ، ضمان التصرف بالأرض ، واستمرار توافر دخل لهم مدى حياتهم ، فضلا عن حماية الأراضي من المصادرة لصالح الدولة وعلى أى الحالات فإن المصادر التاريخية تختلف حول مرجعية فكره الأوقاف ، فالبعض يرى أنها فكرة فرعونية ويعتقد البعض الآخر فى تبعيتها للبيزنطيين، فى حين يوقن البعض الثالث بأنها إنجاز للفاروق عمر بن الخطاب "رضى الله عنه".

وشاع نظام جديد خلال العصرين المملوكى والعثمانى وهو نظام الالتزام ، حيث يمنح الأفراد أراضى يقومون على زراعتها واستغلالها مقابل التزامهم بأداء قدر معين من غلتها (أداء عيني وليس نقدي) . وقد أعتقد بعض المؤرخين أن نظام الالتزام يمثل صورة باهته من ملكية الأراضى الزراعية.

١ - الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١).

بعد نجاح الثورة الفرنسية الكبرى في أواخر القرن الثامن عشر ، ظهر من بين ثوارها ضابط شاب يتمتع بعبقريّة فذة و طموح بلا حدود وتراوده أحلام شريقيّة وهو القائد نابليون بوناپرت ، الذي ولد بجزيرة كورسيكا في ١٧٦٩ وقاد الحملة الفرنسية على مصر ١٧٨٩ ونجح في هزيمة المماليك ، القائمين على حكمها في هذا الوقت ، على الرغم من تبعيتها الأسمية للدولة العثمانية - ويقول المؤرخين إن نابليون قد أتى مصر وفي أحد يديه المدفع وفي اليد الأخرى المطبعة ، التي لم تكن مصر قبل سمعت بها آنذاك - وكان للحملة الفرنسية العديد من الإيجابيات على مصر حيث فتحت باب التحديث والحضارة أمامها - ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن الحملة الفرنسية قد زرعت بذرة شجرة مصر الحديثة . فهل كان للحملة الفرنسية علاقة بملكية الأفراد للأرض الزراعيّة ؟

نعود لنبحث عن ملكية الأراضي في مصر إبان الحملة الفرنسية فنجد أن الفرنسيين وفي نطاق حربهم ضد المماليك قد الغوا سيطرتهم على الأرض ، ولم يعترفوا بحجج الأراضي التي أدعى المماليك إن الله سبحانه وتعالى وهبهم إياهم ، "طالبهم الفرنسيون بإظهار الحجج أو الوثائق التي كتبها الله لهم وذكر فيها بأن أرض مصر ملك للماليك !! - وهكذا عادت الأرض خالصة للدولة ، بعد أن استخلصها نابليون من المماليك . تعامل بوناپرت مع مشكلة ملكية الأرض بجديّة كبيرة فخطب المصريين ودعاهم إلى تسجيل الأراضي التي بحوزتهم في

الروزنامة (تقابل الشهر العقارى والتوثيق الحالى) لتصبح ملكا لهم - ولكنهم لم يستجيبوا لهذه الدعوة ، فالفرنسيون صليبيون أجنب ولا تعاون معهم . وهكذا سقطت أول لبنة فى بناء الملكية الفردية للأراضى الزراعية فى مصر الحديثة.

٢ - عصر محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨).

ولد محمد على فى ١٧٦٩ ، نفس العام الذى ولد فيه نابليون بونابرت ، ببلده قوله اليونانية والتي كانت خاضعة للحكم العثمانى فى ذلك الوقت - وهو ابن ابراهيم أغا رئيس حراس طرق البلدة ، والذى أنجب سبعة عشر ولداً ، ماتوا جميعاً ما عدا محمد على (اسم مركب). وقد كفله عمه "طوسون" وهو ابن أربعة عشر عاماً - وقد تأثر محمد على بعمه طوسون تأثراً كبيراً، وأحبه حبا جماً ، وأطلق إسمه على ثنى أبنائه ، بعد أن أطلق إسم أبيه "ابراهيم" على باكورة أولاده.

وقد حضر محمد على إلى مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ضمن القوة العثمانية ، التى جردت لإخراج الفرنسيين من مصر ، وحصل على رتبة المقدم أثناء ذلك ، ثم أعقبها برتبة اللواء التى منحها إياه خسرو باشا والى مصر، أثناء صراع الولاية على حكم مصر فى الفترة من ١٨٠١ حتى ١٨٠٥ .

كان محمد على سياسياً داهية ، بعيد النظر ، ثاقب الرؤيا ، طموحاً بلا حدود ، شجاعاً كأبطال الملاحم الإغريقية ، توفرت لديه كافة مقومات الزعامة وأحتل مكانة رائعة على أعلى قمة جبال الخالدين لا ينكرها منكر ولا ينال منها جاحد . وظف محمد على على قدراته العظيمة فى التودد إلى المصريين وناصرهم بالمواقف العادلة أحياناً وبالكمة الطيبة أحياناً أخرى، وذلك أثناء صراع الولاية بعد جلاء

الفرنسيين وقبل سنة ١٨٠٥ ، حتى أحبه المصريون ، ووثقوا به وبإيعوه والياً عليهم ، وطلبوا من الباب العالي بتوليته مصر ، وعدم قبولهم بوالى آخر ، وهو الأمر الذى تحقق بإصدار السلطان فرمانا بتعيين محمد على والياً على مصر فى ١٣ مايو ١٨٠٥ .

ومنذ هذا التاريخ خاض محمد على حروباً عديدة ، بعضها لحساب السلطان (الحروب الوهابية ، حرب المورة وفتح السودان) والبعض الآخر كانت ضد السلطان نفسه (حرب الشام الأولى والثانية) - وعمل على بناء دولة عصرية بكل المقاييس وفى شتى المجالات (التعليم - الزراعة - التصنيع - الجيش الخ) فكان بحق مؤسس مصر الحديثة - وقد اعتزل محمد على الحكم فى ١٨٤٨ لمرضه ، فأصدر السلطان فرمانا بتولية ولده "ابراهيم باشا" الذى حكم لبضعه شهور قليلة ، ومات قبل والده فى نوفمبر ١٨٤٨ ثم تلاه محمد على واستوفى حياته سنة ١٨٤٩ .

نعود إلى محمد على وما قدمه لفكرة ملكية الأراضي الزراعية فى مصر - فنجده وقد واجه المماليك المسيطرين على الأرض والتي تبين أنها أداته الناجحة فى تمويل طموحاته ، فلجأ إلى الحيلة والدهاء والبطش والعلم والإرادة ، فنجده :

- جمع المماليك فى اجتماع بالقلعة وطلب منهم إبراز حجج الأرض لديهم فقدموها وقام بحرقها أمامهم وبذلك تحررت الأرض منهم .

- قام بتصفية المماليك تصفية جسدية كاملة فى مذبحه القلعة عام ١٨١١ .

- قام وساعده فى ذلك العلماء الفرنسيون ، بإجراء حصر للأراضى فى مصر وذلك خلال الفترة ١٨١٣ ، ١٨١٨ وكان هذا الحصر أشبه ما يكون ، بمصطلحات العصر الحديثة ، حصراً تصنيفياً للأراضى والتي أجمل مساحتها فى نحو ٢,٤ مليون فدان وقسم الأرض الى مساحات ثابتة وعين الحدود الفاصلة لكل قرية ثم وزعها كما يلى :
- أراضى الأبعاد أو الجفالك ، وقد منحت لأفراد أسرته وكبار رجال الحاشية وأعفاها من الضرائب - وبلغت مساحتها نحو ٢٠٠ ألف فدان.
- أراضى الأوسية أو الوسايا وقد منحت للملتزمين السابقين تعويضا عن الغناء نظام الالتزام وقد لجأ أصحاب هذه الأراضى الى وقفها حتى تستمر فى حوزة أولادهم من بعدهم - وقد بلغت مساحة الوسايا نحو ١٠٠ ألف فدان.
- أراضى المشايخ ، وهى الأراضى الممنوحة لمشايخ البلاد بنسبة حوالى ٦% من زمام كل قرية وقد بلغت مساحتها ١٥٤ ألف فدان.
- أراضى الزرقة ، ومنحت للمعلمين والمهندسين والخبراء الأجانب الذين كانوا فى خدمة محمد على وبلغت مساحة هذه الأراضى ٦ آلاف فدان.
- أراضى الأثر ، وهى الأراضى المتبقية وتم توزيعها على الفلاحين ، بمعدل ٣ - ٥ فدان.
- أراضى العربان ، وهى الأراضى الواقعة على حواف الصحراء وقد خصصت للبدو للاستقرار عليها.

وعلى الرغم من التوزيع الشامل للأراضي بالكيفية السابقة فقد تمسك محمد على بحق التصرف فى الأرض ، وحرّم بيعها أو توريثها ، فقط أباح حق انتفاع يقابلة واجب أداء (يؤدى الفلاح لشيخ البلد والذى يقوم بتجميع الأداة ويسلمه للدولة). وقد ظهر تطور هام فى عصر محمد على نتيجة للنهضة الزراعية فقد أصبح للمحاصيل سعراً (بعد إدخال المحاصيل النقدية على الخريطة الزراعية). وبذلك أصبح للأرض ذاتها سعراً.

٣ - عصر عباس حلمى الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤).

ولد عباس فى جدة سنة ١٨١٣ فى بداية الحروب الوهابية وهو ابن طوسون بن محمد على . تولى الحكم بعد وفاة عمه الأكبر إبراهيم باشا ، الذى حكم مصر لبضعة شهور خلال ١٨٤٨ - أى أن عباس الأول وإبراهيم تولىا الحكم ومحمد على مازال على قيد الحياة ولكن تم عزله لأسباب صحية . وقد تولى عباس الأول الحكم فى وجود عدد من أعمامه ، إلا أنه كان يكبرهم سناً فكان الأولى بينهم طبقاً للفرمان السلطانى ، الذى يعطى الحكم لأكبر ذرية محمد على. يقول بعض المؤرخين أن عباس الأول كان خلوا من المزايا والصفات التى تجعل منه حاكماً عظيماً ، فلم يرث عن جده محمد على مواهبه وعبقريته ، ولم يشبه عمه إبراهيم فى عظمته وبطولته . ويصف كثير من المؤرخين عهده بالرجعية التى عادت بمصر إلى عصر من التخلف والظلام - وعلى النقيض من ذلك يرى بعض المؤرخين أن عباس الأول ما أنهى عمل الخبراء الأجانب وأنهى البعثات إلا لخوفه

من النفوذ الأجنبي وتعاضمه ، خاصة أن الأجانب قد حرموا جده من جنى ثمار إنجازاته وإجباره على التوقيع في مصر والانسحاب من تركيا والشام.

وكانت وفاته اغتيالاً بقصره في بنها ١٨٥٤ . وعلى الرغم من ذلك فإن عباس الأول أعطى ملكية الأفراد للأراضي الزراعية زخماً كبيراً حيث:

أ - أجاز حق التصرف بحق الانتفاع الممنوح من جده وذلك بالرهن وبالتنازل.

ب - أعطى الورثة حق الانتفاع بأرض مورثهم على أن يوثق ذلك في المديرية.

ج - لا تصادر الأراضي إلا بأسباب حددها القانون في : الإهمال - عدم سداد الضرائب.

٤ - عصر محمد سعيد باشا (١٨٥٤ / ١٨٦٣).

كان سعيد باشا الرابع بين أبناء محمد علي - ولم تكن أمه "عين الحياة قادين" من زوجات محمد علي وإنما كانت من مستولاته - تلقى تعليمه في باريس، وكان ذا ميول غربية، وقام بتأسيس البنك المصري سنة ١٨٥٤ . وأعطى امتياز حفر قناة السويس ديلسيبس سنة ١٨٥٩ ومنح ستيفنسون مخترع القطار إمتياز إنشاء أول خط للسكة الحديد في الشرق بأكمله والثاني في العالم بعد إنجلترا ١٨٥٩ . إلا أنه قام بإغلاق بعض الكليات والمعاهد التي أنشأها والده وقال في هذا الشأن "أمه جاهلة أسلس قيادة من أمه متعلمة".

وكان محمد سعيد باشا صاحب أيداء بيضاء على مسألة تقنين ملكية الأفراد للأراضي الزراعية، فقد أصدر اللائحة السعيدية والتي كانت سندا غامرا للزراعة في ذلك الوقت - ونوجز إيجابيات سعيد باشا في هذا الشأن فيما يلي : -

أ - أباح تأجير الأراضي الزراعية.

ب - أباح بيع حق الانتفاع بالأرض.

ج - قرر التعويض للأراضي التي تصادر للمنفعة العامة.

د - حدد أهمال الأرض والذي يمكن أن يؤدي إلى مصادرتها في تبوير هذه الأرض لمدة خمس سنوات متتالية.

هـ - عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩).

إسماعيل الابن الأوسط لإبراهيم باشا بن محمد علي - ولد بالقاهرة في سنة ١٨٣٠ تعلم في باريس ضمن بعثة الأتجال ، وعاد الى مصر ، ثم ما لبث أن أصبح وليا لعهد محمد سعيد ، الذي خشي منه وأبعده بإيفاده في مهام خارجية عديدة ، أبرزها الى البابا والأمبراطور نابليون الثالث وسلطان تركيا وأرسله غازيا الى السودان على رأس جيش قوامه ١٤ ألف جندي ، لتهدئة الأوضاع هناك وقد أدى ذلك بنجاح ملحوظ.

حرص إسماعيل حين تولى الحكم في ١٨ يناير ١٨٦٣ على دفع مصر دفعة قوية باتجاه المعاصرة ، إلا أنه اضطر للاستدانة ، لتمويل مشروعاته الطموحة ، التي شملت مختلف نواحي الحياة الإنتاجية والثقافية والحضارية والعسكرية.

استطاع إسماعيل الحصول على ثلاثة فرمانات من السلطان ، مستخدماً لذلك هدايا ضخمة ورشاوى هائلة - واستطاع بهذه فرمانات ان يقصر وراثته الحكم على ذرية إسماعيل دون باقى ذرية محمد على ، كما حصل بموجبها على لقب الخديوى (المليك الصغير) لنفسه وللحكام من بعده. كذلك سمح أحد فرمانات زيادة أعداد الجيش التى حددتها اتفاقية لندن ١٨٤٠ . بما لا يزيد عن ١٨ ألف جندى . حصلت مصر على ما يشبه الاستقلال فيما يتعلق بالأمر الداخلى ، دون أن يمتد هذا الحق الى عقد المعاهدات السياسية والتمثيل الدبلوماسى وصناعة المدرعات الحربية ، وأبقت مصر على التزامها بدفع ٧٥٠ ألف جنيه سنوية للسلطان إلا أن الأمر إنتهى بعزل إسماعيل من منصبه، وغادر مصر على اليخت المحروسة فى ٢٦ يونيه ١٨٧٩ قاصدا نابولى بإيطاليا ثم أنتقل للإقامة بالأستانة وتوفى هناك فى ٢ مارس سنة ١٨٩٥.

وفى عهد إسماعيل تم الانتهاء من حفر قناة السويس التى أفتتحها سنة ١٨٦٩ فى احتفالات أسطورية وشاركه كبار حكام العالم وقتها .، وقد أنجب نحو ١٥ أبناً وأبنة أشهرهم الخديوى محمد توفيق والسلطان حسين كامل والملك أحمد فؤاد الأول، وقد حكم ثلاثتهم مصر ، والأميرة فاطمة بنت إسماعيل ، صاحبه التبرعات الكريمة لإنشاء جامعة القاهرة (الجامعة المصرية سابقاً). ويحلو لبعض المؤرخين عقد حالات تشابه بين الخديوى إسماعيل وحفيده فاروق الأول، حيث حكم كل منهما مصر لنحو ستة عشر عاماً ثم عزل عن الحكم وغادر مصر من قصر رأس التين بالإسكندرية على اليخت المحروسة قاصداً نابولى فى إيطاليا واصطحب كل منهما ولده أحمد فؤاد اللذين أصبحا ملوكاً بعد ذلك وتوفيا بالمنفى الأول بتركيا والثانى فى إيطاليا).

ولقد عاصر الخديوى إسماعيل حدثان هامان لعبا دوراً هاماً فى تكريس ملكية الأفراد للأراضى الزراعية - فلقد إندلعت نيران الحرب الأهلية الأمريكية فى الفترة ١٨٦١ - ١٨٦٥ حيث توقفت صادرات أقطان الولايات الجنوبية الى محالج ومغازل ومناسج أوروبا ، والتي بحثت عن بديل لذلك ، فلم تجد خيراً من مصر ، والتي استجابت وتوسعت توسعاً كبيراً فى زراعة القطن ، الذى أصبح مصدراً هاماً لانقادات المزارعين والحكومة بأموال طائلة ، وبذلك زادت قيمة الأراضى واصبحت إستثماراً مرغوباً مما شجع الكثير على إمتلاك الأرض وتقنين هذه الملكية .

وكان هذا الحدث بإيجابياته على قيمة الأرض ، ومن ثم تكريس فكرة الملكية الفردية سبباً لأثار أخرى ترتب عليها تلقى فكرة الملكية دفعة قوية - فلقد إعتاد إسماعيل على الإنفاق ببذخ بأموال تصدير القطن ، إلى أن وضعت الحرب الأهلية الأمريكية أوزارها ، وتراجع تصدير الأقطان تراجعاً حاداً ، وأنطلق الخديوى فى الاستدانة بشدة ثم حاول سداد الديون للبنوك والمرابين الأوربيين ، مرة ببيع حصة مصر فى أسهم قناة السويس ومرة أخرى بإصدار قانون المقابلة والذى بمقتضاه أعطت الحكومة للأفراد صكاً بملكية للأرض مع إعفائها من نصف الضريبة المقررة بشرط سداد ٦ أمثال الضريبة المربوطه على هذه الأرض مرة واحدة. وبذلك أصبح المستفيدون بحق الأنقاع من محمد على باشا ملاكاً للأرض بموجب صك تملك صادر عن الحكومة وكان ذلك فى ١٨٧٣ - وقد أحدث هذا القانون إنقلاباً كبيراً فى ملكية الأفراد للأرض الزراعية وقام العديد بالتعامل مع هذا القانون بشكل إيجابى.

٦ - عصر محمد توفيق (١٨٧٩ - ١٨٩٢).

ولد محمد توفيق في ١٨٥٢ وتوفي ١٨٩٢ - وهو الابن البكر للخديوى إسماعيل وهو خامس حاكم فى أسرة محمد على ، إلا أن أمه لم تكن من زوجات إسماعيل الأربع ، بل كانت من مستولداته (نور هانم شقيق) وقد يكون ذلك سببا فى عدم إرساله - مع باقى أبناء إسماعيل للدراسة فى أوروبا ، وربما يكون ذلك سببا فى كراهية توفيق لأبيه وابتعاده عنه بعد عزله، حيث أقصى كل رجال إسماعيل. شهد عصر توفيق أندلاع الثورة العرابية وفشلها وسقوط مصر أمام الإنجليز فى ١٨٨٢ ، فى احتلال أستمر حتى ١٩٥٦ . وقام الخديوى توفيق بنفى العديد من الرموز الوطنية من أمثال عبد الله النديم والشيخ محمد عبده فضلا عن قادة الثورة العرابية وألقى بالبعض الآخر فى غياهب السجون.

ويرصد التاريخ أن الخديوى محمد توفيق قدم تيسيراً هاماً لخدمة ملكية الأفراد للأراضى الزراعية. ويتمثل هذا التيسير فى إلغاء قانون المقابلة فيما يتعلق بضرورة سداد ٦ أمثال الضريبة مع استمرار الحكومة فى إعطاء صكوك الملكية لمن يرغب دون سداد المقابلة النقدية.

٧ - عصر عباس حلمى الثانى (١٨٩٢/١٩١٤).

ولد الخديوى عباس حلمى بالقاهرة سنة ١٨٧٤ وتوفى فى المنفى فى ١٩٤٤ عن عمر يناهز السبعين عاما وهو الابن الأكبر للخديوى محمد توفيق وحكم مصر من ٨ يناير ١٨٩٢ حتى ١٢ سبتمبر ١٩١٤ حين عزله الإنجليز وهو بالخارج

عقب قيام الحرب العالمية الأولى - ولقد ظل مطالباً بعرش مصر لعدة عقود - وهو آخر حاكم يحمل لقب الخديوى.

ولقد تمتع الخديوى عباس بحس وطنى وميول إصلاحية وأفكاره مستتيره ، فساعد الزعيم مصطفى كامل فى دعوته التحررية وسمح بعودة النديم وعين الشيخ محمد عبده مفتياً للديار المصرية وأعاد فتح السودان سنة ١٨٩٩ وإن شاركه فى ذلك القوات الإنجليزية - ولقد ظل مناصباً للورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر العداء ، حتى نجح مع مصطفى كامل فى عزله عقب حادثه دنشواى فى ١٩٠٦ . وكان عصره عصر تنوير فى مختلف نواحي الحياة.

وفيما يتعلق بمسألة ملكية الأفراد للأراضى الزراعية نرصد أمرين هامين فى عصر عباس حلمى الثانى:-

الأول يتمثل فى إصدار قانون باعتبار الأراضى الزراعية عقاراً شأن العقارات الأخرى ، يباع ويشترى ويستبدل ويرهن و وكان ذلك فى ١٨٩٦ .

الثانى: يتمثل فى إنشاء الشهر العقارى والتوثيق سنة ١٩١٣ والذى أسبغ حماية قانونية للملكيات تضمنها الدولة.

أعود فأوجز أن ملكية الأفراد للأرض الزراعية كانت أمراً أستثنائياً، فى مختلف عصور التاريخ بمصر ، وأنها كانت ملكاً للدولة ممثلة بالحاكم مهما اختلف مسماه ولقبه. وأن ما يتمتع به الأفراد من ملكية مستقره وقانونية للأراضى الزراعية فى الوقت الحالى إنما يرجع تاريخياً الى جهود متتالية بذلها محمد على وذريته من بعده خلال نحو عشرة عقود من الزمان.

المراجع

- رزقانة إبراهيم أحمد (١٩٤٨). الحضارة المصرية فى فجر التاريخ ، مكتبة الآداب بالجواميز ، مصر.
- الجبرتي عبد الرحمن (١٩٦٠) تاريخ الجبرتي. دار الشعب ، مصر.
- الجريثى على (١٩٥٢). تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين ، دار المعارف ، مصر .
- الرافعى عبد الرحمن (١٩٧٨). عصر محمد على ، دار المعارف ، مصر.
- الرافعى عبد الرحمن (١٩٨٧). عصر اسماعيل ، دار المعارف ، مصر.
- عويض لويس (١٩٨٦). تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر الى ثورة
١٩١٩.